البعد الشعبي كمدخل في معادلة بناء الأجهزة الأمنية في العراق رؤية تقييمية

د/ هاشم سرحان سلمان

مدير مركز الدراسات الأفريقية

العراق . بغداد

مقدمة

لا شك في ان المجتمع الدولي ممثلا بمكوناته السياسية (الدولة) يعيش العديد من **التهديدات السياسية** كما في التهديدات الناشئة عن عملية التحول الديموقراطي في مصر عام 2014، وغامبيا عام 2017، **والاقتصادية** كما في الحالة اليمنية التي تعرضت الى ازمة اللاجئين من دول القرن الافريقي وما حولها والتي ضاعفت من الازمة الاقتصادية التي يعاني منها هذا البلد، **والامنية** التي اعقبت ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي) ، كما في الازمة الليبية التي تعاني من الفوضى السياسية والامنية منذ مقتل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي على يد ما يسمى بـ(الثوار). وكذا الازمة السورية التي شكلت تهديدا امنيا اقليما بالمستوى الذي جعل من الارض السورية مسرحا للتدخلات الاقليمية والعالمية. الا ان **التهديدات الامنية** باتت في العقود الاخيرة تشكل محور الاهتمام على الصعيد العالمي، وباتت العديد من الحروب التي اندلعت خلال هذه الفترة هي حروب ناشئة عن تهديدات امنية، اضافة الى ان التحالفات الدولية الجديدة بات يتم تشكيلها على اساس اهذه التهديدات الامنية وتندرج تحت عنوان مكافحة الارهاب.

العراق بعد عام 2003 اصبح مسرحا للتهديدات الامنية خصوصا في بعض المناطق التي شكلت تهديدا لعملية بناء الدولة العراقية **سواء سياسيا** من خلال رفضها للمشاركة في الانتخابات، او المشاركة في الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد عام 2005، **او امنيا** من خلال رفض العديد من ابناءها الدخول في الاجهزة الامنية بدعوى عدم شرعية السلطة السياسية في العراق في بعض منها ، وانتشار العديد من الجماعات المسلحة في بعض اخر، و دعم التنظيمات الارهابية في بعض ثالث (مثل تنظيم القاعدة) والتي جعلت من هذه المحافظات مواقع للتدريب والمواجهة مع القوات الامنية العراقية. **او اقتصاديا** من خلال استهدافها للبنى التحتية (شبكات الكهرباء مثلا) وقطع الطرق التجارية بين العراق وبعض الدول المجاورة مثل سوريا والاردن.

وشكلت عملية احتلال التنظيمات الارهابية للموصل في حزيران 2015 اخطر تهديد امني على الدولة العراقية، اذ كاد هذا التهديد الامني ان يجعل من العراق نسخة جديدة من الازمة السورية من حيث الانفتاح على المحيط الاقليمي والعالمي، حيث شهدت هذه الازمة انهيارا سريعا للأجهزة الامنية تسبب في توسع سيطرة التنظيم الارهابي (داعش) وتمددها نحو العديد من المحافظات المحيطة بمدينة الموصل.

لذا ومن اجل اغلاق الباب امام هذه التدخلات الاجنبية (اقليميا وعالميا) من جهة، واعادة التوازن للخلل البنائي الذي اصاب الاجهزة الامنية في مواجهتها لهذه الازمة، وتأكيدا للدور الشعبي المتعدد في عملية بناء الدولة العراقية، والمحافظة على المنجز السياسي المتحقق ابتداء من فرض الارادة الشعبية على سلطة الاحتلال الامريكي بإجراء الانتخابات، وكتابة الدستور العراقي الجديد بأيدي عراقية منتخبة، وصولا الى مطالبة الحكومة العراقية بالإصلاح السياسي ، ومحاربة الفساد، فقد استجاب ابناء الشعب العراقي الى فتوى المرجعية الدينية في النجف الاشرف بضرورة المشاركة الفعلية وتشكيل الحشد الشعبي لمواجهة تنظيم داعش الارهابي بعد ازمة الموصل المتقدمة.

تسعى هذه الورقة الى دراسة وتحليل البعد الشعبي ودوره في معادلة بناء الاجهزة الامنية، ومدى فاعليته وطبيعة تأثيره على مجريات الاحداث، اضافة الى بيان الاطار القانوني لهذه المشاركة ومدى انسجامها مع الدستور العراقي، والمواقف الاقليمية والعالمية منه.

المنهج المستخدم:

ستعتمد الورقة بصورة رئيسية على المنهج التاريخي والبنائي الوظيفي كمنهج للتحليل وذلك في محاولة لفهم البنية المؤسسية والوظيفية للمؤسسات الامنية العراقية وما طرأ عليها من تحولات بنيوية ووظيفية والاسباب الداعية الى دخول البعد الشعبي في معادلة بتاء الاجهزة الامنية.

تقسيم الورقة

تم تقسيم الورقة الى مقدمة وخاتمة بينهما ثلاث محاور كما يلي:

المحور الاول: اهم التحولات البنائية والوظيفية التي طرأت على الاجهزة الامنية العراقية

المحور الثاني: اسباب التهديدات الامنية في العراق بعد 2003

المحور الثالث: طبيعة العلاقة بين الحشد الشعبي والمؤسسة الامنية العراقية

المحور الاول

اهم التحولات البنائية والوظيفية التي طرأت على الاجهزة الامنية العراقية

اولا: التحولات البنائية للقوات الامنية العراقية

قبل عام 1920 كان العراق عبارة عن ثلاث ولايات (الموصل، بغداد، البصرة) خاضعة الى سلطة الدولة العثمانية. وبعد الحرب العالمية الاولى خضعت للاستعمار البريطاني[1]، الذي سعى ـ بعد الاستقلال ـ الى تأسيس المنظومة الامنية العراقية، من خلال الاستفادة من بعض ابناء المجتمع العراقي ممن كانوا جزءا من المنظومة الامنية العثمانية، ويمتلكون الخبرة العلمية والعملية والتي جعلت من الفريق جعفر العسكري قائدا لجيش الحجاز في الثورة العربية بقيادة الشريف حسين[2]، ومشاركة جزء كبير من الضباط العراقيين ـ ممن شارك في تحرير سوريا واقامة اول حكومة عربية بقيادة الملك فيصل بن الحسين قبل ان يتوجه للعراق ويتم تنصيبه كأول ملك عربي يحكم العراق بعد استقلاله[3].

وقد شهدت المنظومة الامنية العراقية ـ في جميع مراحل تأسيس الدولة العراقية ـ حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في جانبيها البنائي والوظيفي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

مرحلة الدولة الملكية[4]

جاء بناء الاجهزة الامنية العراقية بإشراف الاحتلال البريطاني في ضمن بنود اتفاقية الاستقلال للدولة العراقية[5] كأحد مقتضيات تأسيس الدولة العراقية عام 1920، اضافة الى قرار بريطانيا بخفض وجودها العسكري في مستعمراتها، حيث تضمنت بنود هذه الاتفاقية:

1- تدريب الضباط العسكريين في الكليات الحربية البريطانية. وقد تخرج من هذه الكليات (13 طالبا) عام 1927 شكلوا الدفعة الاولى.

2- تجهيز القوات الامنية بما تحتاج اليه من الاسلحة والعتاد.

3- تعيين بعض الضباط البريطانيين كمستشارين في المؤسسة العسكرية العراقية للإشراف على تجهيز الجيش ، ومراقبة حركاته وعملياته العسكرية التي يقوم بها.

وفي تموز 1921 تم تأسيس اول فوج عسكري يحمل اسم فوج الامام موسى الكاظم (عليه السلام) وكان مقره في الكاظمية المقدسة في بغداد وكتيبة الخيالة الملكية المكلف بحماية الملك. وبعد اعلان فتح باب التطوع في حزيران 1921 بدأ عدد القوات الامنية بالارتفاع تدريجيا[6] ، خصوصا بعد اقرار قانون الخدمة الالزامية . وقد تم افتتاح مدرسة الضباط الاقدمين في العراق كانت الدفعة الاولى منها (47 طالبا).

بلغ عدد وعدة الاجهزة الامنية العراقية خلال عام **1932** (دخول العراق لعصبة الامم المتحدة)[7] 549 ضابط جيش و9320 مقاتل من الرتب الصغيرة، اضافة الى 794 موظف مدني، واما قوات الشرطة العراقية ايضا بحدود 8000 شرطي[8].

واما من ناحية الاسلحة فقد كانت القوات الامنية تمتلك 22 مدفعا، اضافة الى 9299 بندقية، و1553 سيف، و111 رشاش فيكرس، و137 رشاش لويس، و13 طيارة لسلاح الجو.

ونظرا لتنامي الحركات الانقلابية في اوساط الاجهزة الامنية، وخصوصا انقلاب 1941 الذي كانت ترى فيه بريطانيا بانه يهدد مصالحها النفطية[9] بدأت بريطانيا ـ وبطلب من الحكومة العراقية بإعادة بناء المنظومة الامنية ـ فاستقدمت **عام 1944** اللواء رينتون ــ رئيس البعثة العسكرية البريطانية للعراق ــ للمباشرة بتنفيذ هذه العملية[10].

مرحلة الدولة الجمهورية

استمرت عملية بناء القوات الامنية العراقية تزداد وتتوسع خصوصا بعد ظهور جملة من التحديات والتهديدات التي واجهتها الدولة العراقية مثل الصراع العربي الاسرائيلي، اضافة الى الحرب العراقية الايرانية التي توسعت فيها الاجهزة الامنية بشكل كبير، وهي التوسعة التي جعلت القوات الامنية العراقية تتقدم على العديد من الاجهزة الامنية عربيا، وعالميا.

وبعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في نيسان 2003 اصدرت سلطة الاحتلال قرارا يقضي بتفكيك الاجهزة الامنية العراقية واعادة بناءها مرة اخرى بما يتناسب مع مصالحها في منطقة الخليج باعتباره مجالا حيويا للمصالح الامريكية.

ثانيا : التحولات الوظيفية للقوات الامنية العراقية

يعد تامين الوضع الداخلي وحماية حدود الدولة الوظيفة الاساسية التي يتم اسنادها للقوات الامنية، وهذا ما نص عليها الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، فقد جاء في المادة (9) "أولا (أ) تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولاتكون اداة لقمع الشعب العراقي ولاتتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة"[11]. ان تحليل هذه المادة يضعنها امام جملة من الامور:

الاول : تشكيل القوات الامنية.

تضمنت هذه المادة الدستورية النواحي التالية.

1- الناحية التكوينية: اشترطت هذه المادة ان تكون هوية المنتسب للقوات الامنية المسلحة العراقية عراقية حصرا. وبالتالي لايمكن للقوات المسلحة ان تتضمن مرتزقة من دول اخرى.

2- الناحية الادارية: تكون قيادة القوات المسلحة لسلطة العراق المدنية والمتمثلة برئيس الحكومة العراقية وحسب المادة (78)[12] من الدستور العراقي لعام 2005.

الثاني: المهام

وهي الاهم والابرز في هذه النقطة من البحث ولذا سنحاول التفصيل فيها بالمقدار الذي يتناسب مع النقطة المبحوث عنها هنا وهي التحولات الوظيفية للقوات الامنية العراقية. وسنحاول اعادة قراءة وتحليل هذه المادة 78 من دستور 2005 للوقوف على الابعاد التي تضمنتها ، والتي استدعت ان تتجاوز حدود الوظيفية الرئيسية والاساسية (كما تقدم) . فالمادة الدستورية يمكن القول بانها تمت صياغتها من خلال متابعة السياق التاريخي لوظيفة القوات المسلحة، وحجم التجاوز الدستوري لوظيفتها وخصوصا بعد تحويلها الى اداة قمعية بيد السلطة السياسية كما يلي:

الفترة من 1936 الى 1979

شهدت هذه المرحلة تحولات وظيفية واضحة، ومؤثرة في عمل القوات الامنية العراقية، فبعد ان كانت الوظيفة تنحصر في حماية العراق من التهديدات الخارجية، وحفظ الامن والاستقرار، خصوصا بعد خروج القوات البريطانية، باتت هذه القوات تقترب من الشان السياسي شيئا فشيئا تشكل تهديدا امنيا للسلطة السياسية، وقد شهدت هذه المرحلة عدة انقلابات عسكرية مثل انقلاب عام 1958 الذي تمكنت المؤسسة العسكرية ان تتصدى للسلطة السياسية، وتحويل العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري. وانقلاب عام 1968 الذي شكل بداية تكريس وظيفة القوات الامنية لحماية السلطة والحزب

الحاكم، اضافة الى استخدامها في نزاعات داخلية مثل الحرب ضد المعارضة العراقية في شمال العراق (الاكراد) وازدادت شخصنة القوات الامنية بعد انقلاب عام 1979 اذ تمكن من خلاله النظام السابق من اجراء عملية تحول كبيرة في وظيفة القوات الامنية العراقية، فقد قام بتوسيع المؤسسة الامنية، واستحداث العديد من الاجهزة الامنية التي بات الانتساب اليها يتم على اساس الولاء لشخص القائد، وليس للسلطة او العراق مطلقا[13].

اكتسبت القوات المسلحة العراقية خلال هذه الفترة خبرة كبيرة، واستطاعت ان تحصل على بعض الاسلحة التي ضمنت لها تفوقا في العديد من التجارب العسكرية التي خاضتها، فقد شاركت القوات الامنية العراقية في الحرب ضد اسرائيل.

الفترة من 1979 الى 1990.

شكلت هذه الفترة بداية الدخول في عملية العسكرة المجتمعية، حيث بدأت المؤسسة العسكرية تتوسع في جميع مؤسسات الدولة، وبدأت عملية ادارة الدولة العراقية شبه الادارة العسكرية، حيث تم استحداث اجهزة امنية جديدة، وتوسيع اجهزة اخرى، بل ان عسكرة المجتمع وصلت الى مستوى ان الاعمار من 9 سنوات الى 45 سنة كانت تخضع للتدريبات العسكرية، لاسيما بعد دخول العراق في حرب الثمان سنوات مع الجمهورية الاسلامية في ايران، وبالرغم من ان بعض التشكيلات العسكرية لم تكن ضمن الهيكلية العامة للقوات المسلحة، الا انها كانت من حيث الممارسة والتطبيق تمثل تشكيلات عسكرية مثل الجيش الشعبي والذي بدا بالظهور في سبعينات القرن المنصرم بمثابة الجناح العسكري للحزب الحاكم.

ونتيجة لهيمنة السلطة السياسية على الاجهزة الامنية خلال هذه المرحلة، وتنامي طموح التوسع والنفوذ في المحيط الاقليمي فقد اصبحت الاجهزة الامنية احدى ادوات شخصنة السلطة، والقمع الحكومي للمعارضة الداخلية، لذا بدأت بتشكيل العديد من الاجهزة الامنية الداعمة لهذه السياسة التوسعية والقمعية مثل جيش القدس وفدائيي صدام وهو من اوضح الاجهزة الامنية ذات البعد الشخصي والذي كانت وظيفته قمع المعارضة الداخلية ويمارس شتى انواع القمع والارهاب الحكومي ضد الشعب[14].

كما شهدت الاجهزة الامنية توسعا في الجانب الكيفي حيث تم استحداث هيئة التصنيع العسكري لتلبية احتياجات الاجهزة الامنية من الاسلحة والمعدات العسكرية خصوصا بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 وخصوصا ما يتعلق بالجانب العسكري منها.

من خلال ما تقدم من التحولات الوظيفية للمؤسسة الامنية يمكن ان يفهم البعد الذي ذهب اليه المشرع لهذه الفقرة من المادة التاسعة حيث ذكر فيها جملة من الامور التي منع القوات الامنية القيام بها، معتبرا اياها انها خارج الوظيفة الاساسية التي لأجلها تم تأسيس القوات الامنية، حيث قال ولاتكون اداة لقمع الشعب العراقي ولاتتدخل في الشؤون السياسية.

المحور الثاني: اسباب التهديدات الامنية في العراق بعد 2003

لاشك في ان للأسباب الخارجية ومنها الاحتلال الامريكي الدور الكبير في التهديدات الامنية التي يعاني منها العراق، الا ان هذا لايمنع من وجود اسباب داخلية ايضا ساهمت في ظهور وتنامي هذه التهديدات الامنية وكما يلي:

الاسباب الداخلية

اولا: الاسباب الجغرافية (الجيوبوليتك العراقي)

يشير تاريخ العراق[15] على مستوى الصراع الاقليمي والعالمي الى اهميته الجيوبوليتكية في المنطقة، فالعراق يشكل دولة حدودية اقليمية على مستوى العالم العربي، اذ من خلاله ينفتح العالم العربي على العمق الاسيوي غير العربي، كما انه يشكل نقطة الارتباط بين اكبر مناطق انتاج النفط في العالم، والقارة الاوربية ولعل هذه الاهمية هي التي جعلت الالمان يفكرون بمشروع انشاء خط لسكة الحديد بين بغداد وبرلين.

وعلى مستوى نظريات التوسع والاحتلال الغربية ومنها نظرية المجال الحيوي فان العراق يعتبر مجالا حيويا مهما للقوى العظمى، وكان العراق يشكل ميدانا للتنافس بين قطبي صراع الحرب الباردة، وياتي احتلال العراق من قبل القوات الامريكية عام 2003 خطوة في اتجاه فرض السيطرة الامريكية على هذا الموقع الجيوبوليتيكي المهم.

ثانيا: الاسباب السياسية (الانقسام السياسي)

لقد كان عام 2003 يمثل انعطافة كبيرة، ونقلة نوعية في الحياة السياسية للمجتمع العراقي، فبعد اكثر من ثلاثة عقود من الاقصاء السياسي للمجتمع العراقي عن المشاركة السياسية ، وغياب التعددية الحزبية، وقمع المعارضة وإقصاء النخب السياسية والاجتماعية عن المشهد السياسي تحول العراق فيها من الشمولية، والديكتاتورية، والاستبداد بالسلطة، الى الديمقراطية والانتخاب والتعددية الحزبية.

وكنتيجة طبيعية لعدم امتلاك المجتمع العراقي لتجربة سياسية حقيقية لعدة عقود، لذا واجه العراق بعد عام 2003 حالة من الفوضى السياسية ، اذا بدأت الكيانات والاحزاب السياسية تظهر بأعداد كبيرة جدا. تعكس حالة الانقسام السياسي من جهة، والتعبير عن الطموحات الشخصية، او الحزبية للوصول الى السلطة، وهذا ما انعكس على طبيعة الخطاب (بين القومية والطائفية وغيرها) في الحملات الانتخابية، وغياب المشروع السياسي في الحملات الانتخابية من جهة اخرى ، والاداء السياسي للمجلسين التشريعي والتنفيذي من جهة ثالثة، وبالتالي شهد العراق حالة من الانقسام السياسي كانت وماتزال تهدد بتقسيم الدولة العراقية، خصوصا وان بعض هذه الكيانات السياسية تمتلك فصائل مسلحة مدعومة خارجيا.

لقد انعكس هذا الانقسام السياسي على بناء المنظومة الامنية بشكل واضح، حيث هيمنة المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة المكوناتية على بناءها بالمستوى الذي ساهم في اختراقها من قبل الجماعات

الارهابية، وبالتالي اصبحت هذه الاجهزة الامنية مصدرا من مصادر التهديدات الامنية، لاسيما بعد اتخاذ التنظيمات الارهابية عملية الانخراط لبعض افرادها في صفوف القوات الامنية احدى استراتيجياتها.

ثالثا: الاسباب الاجتماعية

يمتاز العراق بالتعددية المكوناتية[16] على المستويين القومي والطائفي، اضافة الى تعددية دينية بمستوى الاقلية، وقد فشل النظام السابق في ادارة هذه التعددية المكوناتية بمستوى انه جعل السلطة في صراع مع اكثر من مكون منها، حيث دخل في حرب مع الاكراد استمرت لعقود من الزمن ـ وصلت الى مستوى استخدام الاسلحة الكيمياوية في حلبجة. تمكن الاكراد بعد حرب الخليج الثانية من الحصول على دعم دولي واعلان اقليم كردستان تحت الحماية الدولية[17].

كما مارس النظام السابق سياسة الاقصاء والتهميش الطائفي تجاه محافظات الوسط والجنوب (الشيعة) ، اضافة الى ممارسة سياسة القمع الديني تجاههم، ومنعهم من حرياتهم الدينية[18]، هذا الامر تنامى الى انتفاضة شعبية عام 1991 قام النظام الحاكم بمواجهتها عسكريا وبقسوة الى الدرجة التي اضطرت الملايين منهم الى مغادرة العراق، وكشفت اعمال التحري والبحث بعد عام 2003 عن اكتشاف العشرات من المقابر الجماعية من ضحايا النظام السياسي السابق[19].

لم تتمكن السلطة السياسية بعد عام 2003 ان تتجاوز هذا الموروث، خصوصا بعد تدخل الاحتلال الامريكي في صياغة شكل النظام السياسي للمرحلة الجديدة والذي يقوم على اساس المحاصصة المكوناتية في تقاسم السلطة، وهو الاساس الذي ساهم بتجذير حالة الانقسام المجتمعي والذي تجلى بعد احداث تفجير قبة سامراء في تهديد امني كبير جدا تمثل في موجة النزوح الاولى على اساس طائفي، ثم تبعتها موجة النزوح الثانية بعد احتلال الموصل في حزيران 2014 والتي كانت اكبر من الاولى واشدها تهديدا امنيا لوجود الدولة العراقية كما سياتي[20].

رابعا: الاسباب الاقتصادية

تنامى الاقتصاد العراقي في سبعينات القرن المنصرم بدرجة كبيرة جعلت العراق يمتلك رصيدا احتياطيا كبيرا، الا ان قرارات الحرب التي اتخذها النظام السابق جعلت الاقتصاد العراقي يعاني من حالة التراجع الشديدة والسريعة، فبعد دخول العراق في حرب مع ايران استمرت لمدة ثماني سنوات، اعقبها بعد عامين تقريبا بقرار غزو الكويت، وما تبعها من فرض حصار اقتصادي، وتعويضات لكل من ايران والكويت، اضافة الى هبوط اسعار النفط بدرجة كبيرة، كل هذه الاسباب ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة، مما تسبب في هجرة العديد من ابناء المجتمع العراقي بحثا عن فرص العمل خارج العراق. لاسيما وان معدل الاجور التي يحصل عليها المواطن العراقي لاتكفي في سد احتياجاته اليومية مما اضطر العديد منهم الى بيع مقتنياته المنزلية. هذه الازمة الاقتصادية كانت هي الاخرى تمثل تهديدا امنيا ظهر على شكل ارتفاع نسبة الجريمة، وحوادث السرقة والتسليب.

خامسا: الاسباب الثقافية والفكرية والايديولوجية[21]

يشكل الاطار الثقافي والفكري ابرز الاطر التي تحكم منهجية العديد من الحركات، والاحزاب ، والتنظيمات السياسية التي ظهرت في نهايات القرن العشرين وبدايات القران الحالي. وقد ساهمت العديد من النظريات السياسية المتعلقة بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية في تغذية هذا النوع من اسباب التهديدات الامنية مثل نظرية صراع الحضارات لصموئيل هنتنغتون، والتي يرى فيها بان نهاية الحرب الباردة لاتعني بالضرورة نهاية العنف والصراع والحرب والتهديدات الامنية بمقدار ما تعني حصول عملية اختلاف وتبدل في ادوات الصراع، واطرافه فالعالم اليوم ـ كما يرى هنتنغتون ـ يعيش حالة من الاستقطاب الثقافي والفكري والحضاري بات يهدد باختفاء دول وظهور اخرى .

وعلى صعيد منطقتنا العربية والافريقية يعد تنظيم القاعدة من ابرز التنظيمات السياسية ذات البعد الثقافي والفكري في اطارها التنظيمي والتي يعتبر تنظيم داعش الحالي امتدادا طبيعيا للنظم الفكرية والثقافية التي كان وما زال يؤمن بها هذا التنظيم بالرغم من تراجع دوره بعد ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحة كبيرة من شرق سوريا وغرب العراق مكنته من اعلان ما يسمى بـ(دولة الخلافة). ان هذه التنظيمات الارهابية تشترك في العديد من المبادي والرؤى التي تشكل تهديدا للأمن[22] الوطني مثل

1- عدم المشاركة في الانتخابات.

2- عدم الانتماء الى صفوف القوات الامنية، بل انه يصفها بالكفر اذ كان يطلق على الحرس الوطني (قوات الجيش العراقي) وصف (الحرس الوثني).

3- استهداف البنى التحتية والمؤسسات والمنشئات الحكومية[23].

4- القيام بالعديد من العمليات الارهابية التي كانت تستهدف ارواح الابرياء، والتي اعلن التنظيم تبنيها من خلال بياناته الرسمية.

الاسباب الخارجية:

اولا: صراع النفوذ الاقليمي

شهد العراق ومنذ وصول العسكر الى السلطة العديد من الازمات الامنية على الصعيد الاقليمي، فطموح القيادات العسكرية في العراق لم يقف عند حدود الوصول الى السلطة فقط، وانما بدأ ينمو ويتوسع الى المستوى الذي بات فيه يسعى الى تحقيق التفوق الاقليمي، والعربي ، وقد كان يسعى لتحقيق ذلك من خلال منافسته للعديد من الانظمة الاقليمية، والعربية.

ففي اوائل حكم العسكر كان هناك ازمة مع السلطة العسكرية في مصر حول جملة من القضايا المتعلقة بزعامة العالم العربية والذي تسبب في العديد من مشاريع الوحدة العربية. ومع الكويت ايضا كان هناك ازمة تتعلق بمطالبة السلطة العسكرية بالكويت واعتبارها جزءا من الدولة العراقية. اضافة الى العديد من الازمات الاخرى مع جميع الدول الحدودية مع العراق والتي نمت وتطورت خلال حرب

الخليج الاولى والتي تسببت في انقسام عربي واضح، ودخول القوات الاجنبية الى المنطقة بصورة علنية، ثم تبلور هذا الموقف على اشده في حرب الخليج الثانية، التي تجاوز فيها العراق المطالبة بالكويت الى غزوها واحتلالها في 1990/8/1 واعتبارها احدى المحافظات العراقية في 1990/8/8 والتي فتحت باب التهديدات الامنية الدولية على مصراعيه على الدولة العراقية .

ثانيا: صراع النفوذ العالمي

يقع العراق في منطقة جيوسياسية مهمة بالنسبة للعديد من المصالح الاقليمية والعالمية كما تقدم، وخصوصا الدول العظمى، فقد كانت دول الخليج تتعامل مع العراق كدولة عازلة بالنسبة الى ايران، باعتبار موقف هذه الدول السلبي من النظام السياسي فيها ولذلك كانت تتحمل تكاليف تساهم في تكاليف هذه الحرب بصورة كبيرة، وكانت فواتير هذه الحرب احدى اسباب غزو العراق للكويت.

اضافة الى ان العراق وبعد تحوله الى المعسكر الاشتراكي (بالرغم من دعوى عدم الانحياز التي يتبناها) اصبح يمثل تهديدا للمصالح الامريكية التي كانت ترى في منطقة الخليج مجالها الحيوي، واقامت فيها العديد من القواعد العسكرية، اضافة الى انها اعلنت في العديد من المناسبات (بيان كارتر مثلا) انها على استعداد لاستخدام القوة العسكرية لصد أي محاولة اقتراب من هذه المنطقة او تهديدها ـ وعلى هذا الاساس تم تفسير غزو العراق للكويت ـ لذلك شهد العراق اوسع ازمة عالمية يشهدها المجتمع العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وهي الازمة التي اصابت العراق والمنطقة عموما بالعديد من التهديدات الامنية والتي ماتزال مستمرة الى هذا اليوم.

المحور الثالث: طبيعة العلاقة بين الحشد الشعبي والمؤسسة الامنية العراقية

لم تكن عملية المشاركة الشعبية في مواجهة التهديد الامني الذي واجهه العراق بعد احتلال الموصل من قبل التنظيمات الارهابية (داعش) في حزيران 2014 بالظاهرة الطارئة على مستوى مواجهة التهديدات الامنية التي تواجهها الدول عموما، والعراق على نحو الخصوص. فالسياق التاريخي لهذه الظاهرة يشير الى العديد من هذه التجارب منها الثورة الفرنسية 1789 والروسية 1917 ، وثورة العشرين في العراق. فيتنام 1945، والثورة الايرانية 1978 وفي مصر بعد طلب المؤسسة العسكرية المصرية التفويض الشعبي لاستلام السلطة في 2014،والتركية بعد الانقلاب الاخير على الرئيس ارد وغان في 2016[24]

"الحشد الشعبي العراقي" قوات شبه عسكرية ظهرت في المشهد العراقي بعدما أفتت المرجعية الدينية العليا بالعراق السيد على السيستاني "بالجهاد الكفائي" في 13 يونيو/حزيران 2014 لمواجهة هجمات التنظيم الارهابي (داعش). وعدم السماح أو إعطاء الفرصة لتدخل القوى الخارجية مرة أخرى تحت شعار محاربة الإرهاب. وقد اكدت هذه الاستجابة الشعبية للفتوى أهمية العامل الديني كمؤثر في سلوك الافراد بشكل خاص وفي حركة المجتمعات بشكل عام[25]. وعليه فقد وضعت السلطات العراقية آليات

نظامية لانخراط المتطوعين من المدنيين في الجيش تشمل إدخالهم تدريبات سريعة ومكثفة بهدف زجهم في العمليات العسكرية.

أن الإنجازات التي حققتها قوات الحشد الشعبي في المعارك تؤهلها للدخول كعامل بناء في المنظومة الأمنية العراقية ، وكعنصر فعال في المعارك الفاصلة في العراق ، وقد اكدت مجريات الميدان على حسم المعارك بسرعة قياسية وتحقيق الكثير من الانجازات، فقد استطاعت قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي أن تستعيد السيطرة على مدن مهمة مثل سنجار والرمادي وصلاح الدين والفلوجة[26] ، اضافة الى تكريت وآمرلي وجرف النصر، وآخرها عمليات تحرير الموصل والتي ستكون المعركة الحاسمة ضد تنظيم داعش الإرهابي[27].

قانون الحشد الشعبي

ومن اجل تكييف وضع هذه القوات مع الدستور العراقي لعام 2005 الذي نصت المادة التاسعة (ب) منه صراحة على انه "يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة"[28]، مما يعني ان السلاح حصرا يكون في يد القوات الامنية الحكومية.

الحالة العراقية وبعد سيطرة التنظيمات الارهابية على مدينة الموصل في حزيران 2014 اصبحت القوات الامنية في حالة عجز واضح عن مواجهة هذا التهديد الامني، بل ان الاجهزة الامنية (فضلا عن الاقليات وبعض سكان المحافظة) اصيبت بخسائر كبيرة سواء على مستوى الخسائر المادية (من اسلحة ومعدات) او بشرية (كما في المجازر التي ارتكبتها العصابات الارهابية في معسكرات الجيش مثل سبايكر). اضافة الى انتشار حالة الهروب، وترك المواضع القتالية في مناطق اخرى بعيدة عن الموصل مما هيأ الظروف للخلايا النائمة ان تظهر على الساحة العراقية وتفرض سيطرتها على العديد من المناطق في محافظات اخرى مثل ديالى وصلاح الدين والانبار حتى باتت التهديدات الامنية على مشارف العاصمة بغداد.

وبعد ادراك المؤسسة الدينية والاجتماعية لخطورة التهديد الامني، ليس على مستوى العراق فقط وانما اقليميا وعالميا، خصوصا بعد اعلان التنظيم الارهابي لتأسيس دولته التي تضم العراق وسوريا في اشارة واضحة الى تمدد التهديد الامني على مستوى الاقليم. اعلنت المؤسسة الدينية في النجف الاشرف (السيد السيستاني) فتوى الجهاد الكفائي، والتي اوجبت على كل شخص قادر على حمل السلاح الاستعداد لمواجهة هذا التنظيم الارهابي وحماية المقدسات العراقية، اضافة الى انها جعلت هذه المشاركة منسجمة مع الاطر القانونية في المادة التاسعة (ب) المتقدمة.، وعدم تجويزها لتشكيل مليشيات او جماعات مسلحة خارج اطار القانون.

ومن اجل تقنين عملية المشاركة الشعبية في دعم القوات الامنية ـ وخصوصا في مجال الدعم البشري أي المقاتلين ـ وجعلها خاضعة للقانون العراقي، ومنسجمة مع القوانين العراقية النافذة، وبما ان الدستور العراقي يمثل القانون الاعلى للدولة، والمرجعية القانونية في جميع السلوكيات ــ للسلطة

والمواطن على حد سواء ـ وانسجاما مع دخول القوى الشعبية على خط المواجهة للتهديد الامني الذي تعرض له العراق، ونتيجة للفراغ التشريعي بل انها تتاعرض مع المادة التاسعة منه والتي تتعامل مع كل تنظيمات مسلحة خارج اطار المؤسسات الامنية الحكومية على انها مليشيات مسلحة نص الدستور العراقي على عدم مشروعيتها. لذا وتكييفا لهذا الاسناد الشعبي على هذا المستوى جاء اصدار قانون هيأة الحشد الشعبي، والذي جاء في اسباب الموجبة لتشريعه ما يلي:

"تكريما لكل من تطوع من مختلف ابناء الشعب العراقي دفاعا عن العراق في حفظ الدولة العراقية من هجمة الدواعش وكل من يعادي العراق ونظامه الجديد والذين كان لهم الفضل في رد المؤامرات المختلفة ومن اجل حفظ السلاح بين القوات المسلحة العراقية وتحت القانون وتعزيز هيبة الدولة وحفظ امنها وجعل السلاح بيد الدولة فقط ، وتكريما لكل من ساهم في بذل دمه في الدفاع عن العراق من المتطوعين والحشد الشعبي والحشد العشائري شرّع هذا القانون"[29].

في الفصل التشريعي الاخير للسنة التشريعية 2016 اقر مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية استنادا الى احكام البند (اولا) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (73) من الدستور[30].

وقد نصت المادة (1) اولا من القانون على ان "تكون هيئة الحشد (الشعبي) المعاد تشكيلها بموجب الامر الديواني المرقم (91)في 2016/2/24 تشكيلا يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد جزءا من القوات المسلحة العراقية , ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة .

وجاءت المادة الثانية (1) لتقوم بعملية بيان الارتباط الاداري لهذه القوات الشعبية، والذي يمكن اعتباره نصا على تحويل القوة الشعبية المندرجة تحت عنوان هيأة الحشد الشعبي الى جزء من المنظومة الامنية العراقية حيث نصت على ان "يكون الحشد الشعبي تشكيلا عسكريا مستقلا وجزءً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة" .

كما جاءت المادة ثالثا من القانون منسجمة مع الدستور العراقي النافذ فيما يتعلق بتركيبة القوات الامنية والتمثيل المكوناتي فيها، حيث نصت على ان "تتألف قوة الحشد (الشعبي) من مكونات الشعب العراقي وبما يضمن تطبيق المادة (9) من الدستور. وهي المادة التي تقدم الحديث عنها في التحولات البنائية للقوات الامنية العراقية.

جاءت التهديدات الامنية الاخيرة التي يواجهها العراق في ظل ظروف اقتصادية تشكو منها ميزانية الدولة ـ والتي تعتمد على الايرادات النفطية بنسبة اكثر من 95% تقريبا ـ بعجز يقترب من 25% نتيجة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمي. وبالتالي فان الدولة العراقية في ظل هذه المشاركة الشعبية واجهت ازمة جديدة تتمثل في عملية استيعاب العدد الكبير من المتطوعين، اضافة الى عجزها عن تلبية الاحتياجات التي تفرضها المواجهة المسلحة من الاسلحة والاعتدة والتجهيزات والاسناد

التمويني لسد حاجة المقاتلين من الطعام والشراب. من هنا سجل البعد الشعبي حضورا مميزا تمثل في الاجراءات الطوعية التي كانت كما يلي:

1- تسيير قوافل الدعم اللوجستي (الطعام والشراب والملابس وغيرها) شبه اليومية الى خطوط القتال. حيث كانت هذه القوافل تتوسع بحسب توسع القوات الامنية[31].

2- اقامة العديد من محطات الاستراحة في طرق سير المقاتلين والتي يتم فيها تقديم الطعام والشراب ، وغرف الاستراحة والخدمات العامة.

3- تقديم التبرعات المالية للمقاتلين خصوصا وان الدولة لم تخصص ميزانية لهذه القوات الشعبية لعدة اشهر.

4- تشكيل لجان شعبية في المناطق لزيارة الجرحى ، وعوائل الشهداء، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية والتي وصلت الى مستوى الكفالة الاجتماعية والتي بلغت ما يقارب النصف مليون يتيم تقريبا[32].

5- اعداد وتهيئة الاماكن السكنية للعوائل النازحة والتي بلغت ارقاما كبيرة تجاوزت المليون شخص تقريبا.

6- استقبال العوائل في المناطق المحررة وتقديم المساعدات الانسانية اللازمة لهم.

الخاتمة

مما تقدم يتضح بان التهديدات الامنية التي يتعرض اليها العراق ليست على نسق واحد، وانما هي متعددة، وبحسب انساق هذه التهديدات الامنية يمكن ان نسجل النقاط التالية كتوصيات ينتهي اليها البحث في مقام النتيجة العملية القابلة والتطبيق وفق الامكانيات المتوفرة وكما يلي:

اولا: المعالجات السياسية

1- نشر الثقافة الدستورية في الوسط الاجتماعي لتعريف المواطنين بحقوقهم، والواجبات المترتبة عليهم بالمستوى الذي تترسخ لديهم ثقافة احترام الاطر الدستورية الحاكمة للسلوك الفردي والجمعي تجاه الاخر.

2- العمل على نشر الثقافة السياسية بمستوى يضمن بناء مجتمع سياسي ينسجم مع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية والافريقية في الانظمة السياسية، اضافة الى ضمان الابتعاد عن الفوضى السياسية الناشئة عن ضعف هذه الثقافة، وكما حصل في العديد من بلدان (الربيع العربي).

ثانيا: المعالجات العسكرية .

1- بناء الاجهزة الامنية على اساس الوطنية والعقيدة العسكرية والحفاظ على الوحدة الاقليمية والمجتمعية.

2- الارتقاء في عملية الاعداد والتجهيز للقوات الامنية بالمستوى الذي يتناسب والتطور الحاصل في التهديدات الامنية التي تواجه الدولة خصوصا بعد تحول العدو من العدو الظاهر الى العدو المخفي والذي ربما يكون احد ابناء الدولة.

3- تنمية اجهزة استشعار الازمة المدنية والعسكرية بالمستوى الذي يضمن تحقيق عنصر المفاجأة واحتواء الازمة قبل وقوعها أو محاصرتها قبل استفحالها. (الضربة الاستباقية).

4- التنسيق الاقليمي على مستوى تبادل المعلومات الامنية لاسيما وان الاحداث الامنية الاخيرة في بعض البلدان اخذت الطابع الاقليمي اكثر من الدولي.

5- تحجيم وتقنين التدخلات الغربية في الازمات الامنية لأنها باتت تشكل جزءا من الازمة وليست من المعالجة كما يحصل في العراق وسوريا وليبيا ومالي.

ثالثا: المعالجات الاقتصادية

1- وضع استراتيجية اقتصادية تضمن استثمار الموارد الطبيعية للدولة بما يجعلها تنتقل من الصناعات الاستخراجية الى الصناعات الانتاجية.

2- تشجيع الاستثمارات الاجنبية المشروطة بنقل التكنلوجيا، وتنمية المهارات المحلية.

3- تشجيع الانتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية بالمستوى الذي يضمن التوازن في السوق المحلية بين القدرة الشرائية والكلف الانتاجية.

4- دعم وتشجيع مشاريع العمل الصغيرة

5- مطالبة الجمعيات الخيرية بالكشف عن مصادر التمويل والانفاق لمواردها المالية بالمستوى الذي لا يتعارض مع القواعد الدستورية

رابعا: المعالجات الاجتماعية

1- الاهتمام بالأسرة وتنميتها من جميع النواحي وخصوصا الاقتصادية من خلال تطبيق بعض البرامج التنموية ومنها برنامج الاسر الانتاجية كخطوة اولى لتأسيس التجمعات الانتاجية وصولا الى المجتمعات الصناعية.

2- تفعيل دور القبيلة بالمستوى الذي يجعل منها مؤسسة اجتماعية واقتصادية تعمل على اسس التكافل الاجتماعي، وتنمية الجانب الروحي والاخلاقي تجاه القبائل الاخرى.

خامسا: المعالجات الفكرية

1- نشر ثقافة المسؤولية الجماعية في حماية الامن والاستقرار بمستوى ينسجم مع الاطر القانونية والدستورية للدولة.

2- اقامة البرامج والانشطة الجماعية للشباب بالمستوى الذي يؤسس الى عملية الانفتاح والتعارف والانسجام بين المكونات الاجتماعية.

3- توفير المعلومات الثقافية والفكرية التي تضمن عدم التأثر بالأفكار المنحرفة، وخصوصا بين طبقة الشباب، وطلبة الجامعات.

4- تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين المتخصصين بالعلوم الدينية، والعلوم الاكاديمية لتقديم البحوث والدراسات الاستشرافية والتشخيصية والعلاجية للتهديدات الامنية.

5- ضرورة التركيز على المجتمعات الحدودية لأنها اكثر تداخلا مع مجتمعات الدول المجاورة، واكثرها تأثرا بما وراء الحدود، ولعل التأثر الثقافي بين المجتمعات الحدودية من اكثر واوسع المؤثرات انتشارا والذي يصل الى مستوى الازياء، واللغات، والمصاهرة.

6- تفعيل دور الاعلام في مجال المعالجات الفكرية

الهوامش :

1. كمال ديب: زلزال في ارض الشقاق : العراق 1915 . 2015 (دار الفارابي ، بيروت 2003) ص51.
2. عبد الرزاق الحسني: الثورة العراقية الكبرى(مؤسسة المحبين.قم1426هـ)ص447.
3. رجاء حسين حسني الخطاب: تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (جامعة بغداد. بغداد)ص23.
4. علاء الرهيمي: المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول (مكتبة الحكمة. بغداد.2008)ص265.
5. للمزيد: رجاء حسين حسني الخطاب: مصدر سابق: ص35.
6. للمزيد: رجاء حسين حسني الخطاب: مصدر سابق: 39.
7. رجاء حسين حسني الخطاب: مصدر سابق:ص60.
8. فيبي مار: تاريخ العراق المعاصر/العهد الملكي: ترجمة . مصطفى نعمان (المكتبة العصرية. بغداد 2006)ص66.
9. فيبي مار: مصدر سابق : ص79.
10. كمال ديب: مصدر سابق: ص67.
11. http://www.iraqja.iq
12. http://www.iraqja.iq
13. للمزيد: كمال ديب: مصدر سابق: ص96 و ص 103
14. لطفي حاتم: الاحتلال الامريكي وانهيار الدولة العراقية (الجمعية الثقافية العراقية. مالمو 2007) ص46.
15. ستيفن هيميسلي لونكريك: اربعة قرون من تاريخ العراق : ترجمة. جعفر الخياط(المكتبة الحيدرية.قم.1425هـ) ص20.
16. هشام الهاشمي: عالم داعش (دار الحكمة . لندن2015)ص251.
17. احمد ابو مطر: سقوط ديكتاتور(مطبعة الانصار الاسلامية.بيروت2004)ص164.
18. المصدر نفسه: ص205.
19. المصدر نفسه ص146.
20. هشام الهاشمي: مصدر سابق: ص259.

21. هشام الهاشمي: مصدر سابق: ص140.

22. ايمن شبانة: الارهاب وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية. بغداد 2017)ص23.

23. عمر عبد الحميد البطوش: كشف الأستار لما في تنظيم القاعدة من أفكار وأخطار (مؤسسة الربيع للطباعة والحاسوب ، عمان 2008) ص 11

24. منير شفيق: تجارب ست ثورات عالمية (بيسان للنشر والتوزيع,بيروت2014)ص8و15.

25. ميثاق مناحي العيساوي ، **عملية التحول الديمقراطي في العراق بين التدخل الإقليمي والورقة الطائفية** (العراق : مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء،2016) متاح على موقع المركز الالكترونى http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/

26. Bilgay Duman, Middle East Resarcher, A NEW CONTROVERSIAL ACTOR IN POST-ISIS IRAQ: AL-HASHD AL-SHAABI "THE POPULAR MOBILIZATION FORCES",**Op,cit** ,p 6

27. The arrival of large reinforcements to PDF crowd in the western axis of the Battle of Mosul,at http://alforatnews.com/modules/news/article.php?storyid

28. http://www.iraqja.iq

29. للإطلاع على المقال ، أنظر الموقع الاكترونى التالى : http://ar.parliament.iq

30. **المصدر السابق نفسه** .

31. تم زيارة العديد من هذه المحطات في طريق الموصل ومشاهدة حجم الدعم الذي يتلقاه المقاتلين المتوجهين الى جبهات القتال، او العائدين لقضاء اجازتهم الدورية.

32. للإطلاع على المقال كاملاً / أنظر الموقع الالكترونى التالى http://im.imamhussain.org